

في جلسة مجلس الأمن بشأن اليمن

إنشاء لجنة للتنسيق والتهدئة تتألف من مستشارين عسكريين وخبراء من الأمم المتحدة

ولد الشيخ مناقشات سويسرا أفضت إلى تفاهم مشترك من أجل إبرام اتفاق شامل لإنهاء النزاع

عقد مجلس الأمن الدولي

الثلاثاء الماضي جلسة لبحث

مستجدات الأوضاع السياسية

والإنسانية في اليمن، واستمع إلى

إفادة من مبعوث الأمين العام للأمم

المتحدة المعني باليمن إسماعيل

ولد الشيخ أحمد حول مفاوضات

السلام التي انعقدت في مدينة

بييل السويسرية واختتمت في الـ

20 من ديسمبر الجاري.

صنعاء - "الميثاق"

وأعرب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ أحمد عن الأسف لأن المحادثات التي قام بتيسير إجرائها في سويسرا مؤخراً لم تسفر عن وضع حد للقتال.

إذ أنه قال، في إفادته لأعضاء مجلس الأمن: إن تلك المحادثات شهدت لقاءات بناة بين الحكومة اليمنية ومعارضيها السياسيين والعسكريين.

وأضاف: "وجدت هذه المحادثات ركيزة صلبة لاستئناف المحادثات في المستقبل القريب ومحطة مفصلية لوقف متجدد ومعزز للأعمال القتالية".

وأكد ولد الشيخ أحمد أن المحادثات جاءت في فترة قاتمة جداً من تاريخ اليمن وفي ظل تدهور للوضع الأمني.

وأشار المبعوث الخاص إلى إعلانه عن وقف الأعمال القتالية في الـ 15 من ديسمبر.. وقال: إن الأطراف اليمنية رُحبت بالإعلان وتعهدت باحترامه. وأضاف أنه تم إنشاء لجنة للتنسيق والتهدئة تتألف من مستشارين عسكريين من الوفدين وخبراء من الأمم المتحدة من أجل الحد من الانتهاكات.

وأضاف: "تواصلت اللجنة مع القيادة العسكرية في اليمن من أجل المساعدة في تجنب المواجهات وأي تصعيد للعنف، وأحرز بعض التقدم في الأيام الأولى. وكان من المؤسف حقاً أننا لم نستطع الحفاظ على

وقف الأعمال القتالية طوال مدة المحادثات. وعلى الرغم من أننا لاحظنا تراجعاً في أعمال العنف في الأيام الأولى من المحادثات، فقد أبلغت اللجنة عن العديد من الانتهاكات في اليوم الثالث. وبين عدم المتأمل لوقف الأعمال القتالية الحاجة إلى إبرام اتفاقات أقوى وإلى آليات أمّن لضمان التقيد بها".

وقد اتفق المشاركون في المحادثات على أن تواصل اللجنة عملها خلال الأشهر المقبلة مباشرة بعد نهاية هذه الجولة من المحادثات. كما تم الاتفاق على أن يكون مقرّ اللجنة في المنطقة وعلى أن تحظى بدعم الأمم المتحدة.

وقال إسماعيل ولد الشيخ أحمد: إن هذا الأمر يعدّ نتيجة ملموسة وعملية لمحادثات سويسرا، وتمتّى أن تتمكن الأطراف من خلالها من التوصل لاتفاق أكثر فعالية لوقف إطلاق النار في المستقبل القريب.

وذكر المبعوث الخاص أن المناقشات التي جرت في سويسرا أفضت إلى تفاهم مشترك حول إطار تفاوضي من أجل إبرام اتفاق شامل لإنهاء النزاع واستئناف حوار

الوفود اتفقت على الاجتماع مرة أخرى في يناير باستخدام إطار مشترك سيساعد على تحقيق السلام

سياسي يشمل الجميع.

وفي إفادته أضاف المبعوث الخاص: "كشفت المحادثات عن انقسامات عميقة بين الجانبين بشأن مسار السلام والشكل الذي سيخذه اتفاق بهذا الشأن في المستقبل، وما زالت الثقة بين الطرفين ضعيفة. وهنا أشير إلى أنني خشيت خلال عدة أيام من أن يتوصل المشاركون إلى إحراز أي تقدم بشأن القضايا المصرية، لكن تبين في النهاية أن التزام الوفود أقوى من هذه الانقسامات".

وقبل انتهاء المحادثات اتفقت الوفود على الاجتماع مرة أخرى في الشهر المقبل، باستخدام إطار مشترك سيساعدها على رسم إطار واضح وفعال نحو السلام وانتقال سياسي متفاوض عليه وشامل.

وشدّد إسماعيل ولد الشيخ أحمد على أهمية الدعم المقدم من مجلس الأمن الدولي لضمان وقف إطلاق النار بشكل شامل ودائم يسبق الجولة المقبلة من المحادثات.



كما استعرضت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية كيونغ وا كانغ أمام مجلس الأمن الدولي تدهور الأوضاع داخل اليمن، وقالت إن 7,6 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الغذائية الطارئة للبقاء على قيد الحياة.

وأضافت المسنولة الدولية: أن النظام الصحي في اليمن يشرف على الانهيار فيما يقدر نحو 14 مليون يمني إلى الخدمات الطبية.

وذكرت أن الصراع امتدّ منذ منتصف مارس إلى 20 محافظة من المحافظات الـ 22، ليفاقم الوضع الإنساني الصعب الناجم عن سنوات من الفقر وسوء إدارة البلاد وانعدام الاستقرار.

ويوجد بمحافظة تعزّ الآن نحو 400 ألف مشرّد داخلي وهو أكبر عدد للنازحين في اليمن، تليها محافظتا عمران وحجة.

وفي الجلسة التي عقدها مجلس الأمن الدولي حول الوضع في اليمن قالت كيونغ وا كانغ: إن أطراف الصراع تظهر استهتاراً بالحياة البشرية وحماية المدنيين.

وذكرت أن الاستهداف العشوائي للبنية الأساسية المدنية هو انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي.

وقد أدى الصراع في اليمن إلى مقتل أكثر من 2700 مدني، من بينهم حوالي 600 طفل.

الأمم المتحدة تسعى لتشكيل آلية للتحقيق في جرائم الغارات الجوية على المدنيين اليمنيين

ولفت إلى أن الضربات الجوية في اليمن أدت إلى ما يقرب من 1688 ضحية.. وقال: «يجب أن يتم إجراء عملية تحقيق بأقرب وقت ممكن لإثبات أسباب الاعتداءات، ولماذا أصبح المدنيون هم الأهداف وضحية القصف؟»

وحول رد فعل الأمم المتحدة على تلك الضربات الجوية قال الحسين: إن المحاكم إذا أثبتت أن تلك الضربات مقصودة أم لا، عندها يمكن التعليق بالنسبة لنوعية الانتهاك، هناك أدلة، ولكننا ننتظر حتى تتبلور الأمور قضائياً..

وعبّر عن قلقه المتزايد جراء القصف الجوي الذي يؤدي إلى سقوط ضحايا مدنيين في اليمن، والأمر نفسه ما يتعلق بأفغانستان..

وأوضح أن المفوضية ستبعت فريق إلى السلطات اليمنية للاطلاع على ما تمّ إنجازه فيما يتعلق بالتحقيق حول الضربات الجوية على المدنيين اليمنيين.



العقاب فيما يخص الانتهاكات التي وجدناها في اليمن، بغض النظر عن هوية الطرف، فنعرضنا بأن هناك تفهماً من قبل أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه المسألة..

> اتهمت الأمم المتحدة من جديد قوات تحالف العدوان السعودي بإرتكاب مجازر جماعية في المناطق السكنية المكتظة بالسكان بما فيها المدارس والمستشفيات.

وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد بن عدو الحسين: تابعنا بقلق بالغ القصف الشديد من البر والجو على مناطق في اليمن فيها كثافة عالية من المدنيين وتدمير البنى التحتية المدنية..

وأضاف: إن كل أطراف الصراع تتحمل المسؤولية على الرغم من عدد غير متناسب فيما يبدو نتيجة للغارات الجوية التي ينفذها التحالف العربي..

وكشف زيد بن عدو أن الأمم المتحدة تسعى لتشكيل آلية دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.. جاء ذلك بعد أن رفضت سلطات هادي تشكيل لجنة دولية للتحقيق..

وأكد زيد بن عدو - في حوار مع إذاعة الأمم المتحدة ان المفوضية السامية للأمم المتحدة أكدت أمام مجلس الأمن أنه لا يجوز الإفلات من

«جنيف 2» نتائج محبطة

د. محمود البكري



مواطنون يمنيون بغض النظر عن الرتبة العسكرية أو المنصب أو القرابة.. وفي كل الأحوال تقع المسؤولية المباشرة علينا نحن كيميانيين، فبعد مرور ما يقارب العام من الحرب الطاحنة التي اهلكت البلاد والعباد يجب أن نتعظ ونستلم الدروس والعبر إلى ماذا نريد أن نصل؟ فإذا البعض ذهب إلى سويسرا ليس بنية السلام والوصول إلى حلول وتقديم التنازلات فعليهم أن يدركوا أن قرار مجلس الأمن ومجلس الأمن بأكمله لن يخسر شيئاً إذا لم نتفق.. وإذا أردنا نحن كيميانيين أن نتفق نستطيع أن نرغم بقرار مجلس الأمن خلف ظهورنا، وهذا ما كان ينبغي أن يحدث في جنيف لنثبت للعالم أن حكمتنا هي السائدة وأرادتنا هي الأقوى وليس قرار مجلس الأمن والأمم المتحدة، لذلك فإن النتيجة الحتمية والمؤكد هي أن نار الحرب لا تزال مشتعلة في كافة الجبهات ومفتوحة على كل الاحتمالات ولا ندرى ما الذي سنيضيه من انتصارات على أنفسنا من الآن وحتى منتصف شهر يناير القادم.. وبعائتي أن هذه الجولة لن تنعقد لن هذا الموعد وسيتم ترجيلها وتأجيلها إلى موعد ثان وثالث.. وقد يكون هناك من يرغب في إطالة أمد الصراع وهو من طرح فكرة التمديد للحرب وليس للحوار والمشاورات.. وعلى العموم فإن عدم الوصول إلى اتفاق في «جنيف 2» يعني ضياع فرصة كبيرة لتحقيق السلام في اليمن.

باعتقادي أن نتائج مؤتمر «جنيف 2» هي أكثر إيلاماً واحباطاً للشعب اليمني بشكل عام الذي كان يتطلع إلى أن تشكل مخرجاً من الأزمة الخائقة والطاحنة التي يمر بها الوطن والتي لم يسبق لها مثيل على الأقل في التاريخ اليمني الحديث.. ونستطيع القول إن اليمن يشهد أخطر مرحلة صراع سياسي في تاريخه ومن حيث المبدأ نقول إن نتائج هذا المؤتمر راوحت كما يقال منزلة بين المنزلتين فلا هي نجاح ولا فشل ولا حرب ولا سلم.. الخ. وقد كنا نؤمل أن ينتهي هذا العام 2015م بالوصول إلى حل حقيقي للأزمة اليمنية، لكن تحديد منتصف يناير من العام القادم كموعدها لعقد مفاوضات جديدة هو بمثابة ترحيل الأزمة والصراع لعام آخر، وهو عبارة عن ضوء أخضر لاستمرار الأعمال العسكرية في الميدان والدليل هو عدم الالتزام بوقف إطلاق النار الذي يعتبر المدخل الحقيقي لحل الأزمة وكان من المفترض أن تتركز المشاورات حوله قبل أي موضوع آخر.

إذا تمّ التزام حقيقي من كافة الأطراف بوقف إطلاق النار من الصاروخ إلى الكلاشكوف سيكون بالامكان ومن السهل التوافق على تنفيذ بقية القضايا كإيصال الإغاثة والذي يفترض أن يمثل المرتبة الثانية في الاهتمام يليها ثالثاً إطلاق سراح المعتقلين، وعندما نقول المعتقلين يفترض ألا يتم التمييز بين شخص وآخر فكلهم



جامعة عدن ولمن يقولون ما لا يدركون

د. عبدالعزيز صالح بن حبتور

تناقلت وسائط التواصل الاجتماعي خلال اليومين المنصرمين عدداً من الآراء والمقالات حول موضوع سياسة القبول في جامعة عدن المستندة على قانون الجامعات اليمنية وبحسب الطاقة الاستيعابية للجامعة، وكثبت آراء ومقالات وحتى دعوات تتسم بشطحات بانسة لدى عدد من الكتاب ذوي الميول الحراكية الاسلامية، وهم نفر من الأكاديميين وعدد من الطلاب والموظفين.

هؤلاء يقولون ما لا يدركون، إذ يطالبون بعدم قبول الطلاب من أبناء المحافظات الشمالية ويقصدون أبناء محافظات تعزّ وباب والبيضاء ومأرب تحديداً كونها محافظات التماس لحدود جامعة عدن.

هذا أمر عجيب ورائي غريب، وبطبيعة الحال قول ورائي كهذا مرادود عليه بحجج واضحة من ابسط مواطني في الشارع العدني لاسباب الآتية:

أولاً: جامعة عدن هي جامعة وطنية يمنية بامتياز وتخضع لقانون الجامعات اليمنية ولوائحها بكل بنودها وعناصرها، بدءاً من إجراءات التعيين وانتهاءً بمرحلة التقاعد وبطبيعة الحال مروراً بالترقيات الأكاديمية وصرف الراتب وإيقافه.. الخ.

ثانياً: عدن هي مدينة يتسم نسجها الاجتماعي الإنساني بتمازج وانصهار عرقي وثقافي من كل اليمنيين ومن كل قرى ومدن وسهول اليمن وجبالها، علاوة على انصهار أعراق غير عربية كالهنود والصومال والحبش والفرس والكنييين والأرتوريين وحتى اليهود والكلك أصبح عدنياً يمينياً، هل نستطيع حديث الرسول الأعظم محمد "صلى الله عليه وآله وسلم" الذي قال (لا فرق بين عربي وعجمي إلا بالتقوى).. إذا من المسؤول عن تعقيب وعيكم الديني والانساني إلى هذه الدرجة من اليأس؟!

ثالثاً: للتذكير فحسب بأن أبناء محافظتي تعزّ وباب وغيرهما من أبناء محافظات الجمهورية اليمنية لعبوا دوراً مشرفاً بل وعظيماً في بناء عدن من كل النواحي تقريباً، فجدد بجامعة عدن على سبيل المثال يحملون أرفع الألقاب العلمية وساهموا في بناء صرح الجامعة منذ التأسيس وما زالوا وهناك أسماء لامعة ومحترمة سطرّت أسماءها في السجل الخالد للجامعة منذ اليوم الأول لتأسيسها. هل تتريدون أن نذكرها لكم هنا؟ لأنكم غافلون أو مغيبون، وهنا إذا سأحتاج إلى حلقات عدة لكي أحيط بها!

رابعاً: ألم يتذكر هؤلاء الموثورون حاملو هذه الأفكار المسخ والمصابون بجرثومة الكراهية المقيتة، أن أبناء المحافظات الشمالية ساهموا في التنمية الواسعة لمدينة عدن وضواحيها تجارياً واقتصادياً وإنسانياً.. ونذكر هنا أمثلة الليوت التجارية وحتى الأفراد للتدليل على ما أماناً إليه: مثال (هائل سعيد انعم، والعاقل، والعززي، وعبدان، المقطري، الشيباني، اليرامح، الدرين، والناصري، العري، العراسي، القعطي، الصوفي، القباطي، العسبي، والقدسي العدني) والقائمة تطرفون انها طويلة، إذا هؤلاء هم أهل عدن وهم بناة وليسوا غزاة، فنشوا فيما تبقى في عقولكم ووعيكم وصحوا الخطأ القاتل الذي وقعتم فيه، لأن الخلل في التفكير هو الكارثة!!!

خامساً: الحديث المتهور والكهاتبات الرعناء التي يتبعها نفر من الأكاديميين تقلل من قيمتهم الإنسانية والاخلاقية وتفقد هم الصفة الأكاديمية وتجعلهم في مصاف ومستوى جموع (العوام والدمهات) وهذه صفات غير محمودة ينبغي أن يربأ الأكاديمي عنها لكي يحافظ على ما تبقى من نظرة احترام في حدوده المقبولة من المجتمع لطبقة الأكاديميين- إن جاز التعبير.

سادساً: على الجميع سلطة ومعارضة (أو ما تبقى منها)، مثقفين ودعاة دين، وشخصيات عامة ان يشعروا سيف القلم والرأي الشجاع والصادق لمجابهة العصابات والبلاطجة والإرهابيين الذين يحاولون زرع التمييز العنصري بين أبناء الوطن الواحد على أساس جهوي مناطقي مقيت لأن حدوث ذلك في زمن الفلتان الأمني تتحول هذه الدعوات إلى فعل إجرامي خطير، وشوارع مدينة عدن أصبحت للاسف ساحات لهؤلاء الفوغاء،!

سابعاً: أود التذكير ونصيحة لهؤلاء (النفر)، بأن هذه الأزمة السياسية والحرب الطاحنة التي تدور الآن رحاها في بلادنا، تشتعل بين قوى سياسية صرفة، طرفها يحمل لنا مشروعاً سياسياً محدداً، طرف من المعادلة يتمسك بشرعية دستورية حتى على الورق، وطرف مقابل يتمسك بشرعية ثورية حتى وان كانت مكلفة إنسانياً، وسيستمر هذا الوضع (الحربي) إلى زمن بعيد ولا غالب فيه ولا مغلوب وبالتالي ستظل معاناة المواطنين اليمنيين إلى ان يستجيب طرفا المعادلة لمنطق وصوت العقل للتوافق والحل السياسي بعيداً عن أية حسابات أو مراهانات داخلية أو خارجه!

وبالتالي هذا الصراع ليس له نكمة شمالية ولا جنوبية ولا فيه نفس من فكرة الفصل العنصري - المحرم شرعاً وأخلاقاً - بين القوى المتقاتلة في كل الجبهات السياسية والإعلامية والعسكرية، إذا على هؤلاء (النفر) ذوي الأصوات الهانسة وأصوات الفتنة المنتنة والداعين لإزج بذور الكراهية بين أبناء الوطن اليمني الواحد ان يراجعوا أنفسهم ويعودوا لجادة الحق والصواب لأنهم لا محالة سيهزمون وسيتوارون وراء خيبتهم وعقولهم الناقصة، (والعقل نعمة) كما يقولون.

أتمنى لليمن العظيم الخروج من النفق المظلم والمأساوي بأقل الخسائر الإنسانية والمادية، واستجابة العقلاء لصوت الضمير لتجاوز هذه المحنة والشروع ببناء جسر الثقة من خلال الحوار الجاد بين قيادات فرق العمل السياسي باليمن على قاعدة ما تمّ الاتفاق عليه في محادثات «جنيف 2»، والتواصل في محادثات بناة في المحطة القادمة في يناير القادم بإذن الله.

في آخر حديثي هذا أود تهنئة كل أصدقائي وأحبائي وكل من أعرفهم بالعديد من العظميين للشهيرة جمعاء، وهما المولد النبوي الشريف للرسول الأعظم محمد بن عبدالله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.. وتهنئة لكل أصدقائي وأحبائي من الهيئة المسيحية بمولد النبي/ عيسى بن مريم عليه السلام، واجتماع المناسبتين العظمتين لعلها حكمة للبشرية جمعاء.

والله من وراء القصد

رئيس جامعة عدن _ محافظ عدن الأسبق